أيـام الغضـب

الاحتجاجات
والقمع في العراق

منظمة العفو
الدولـيــة

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011

رقم الوثيقة: MDE14/013/2011
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. مقدمة 5

معايير حقوق الإنسان 7

2. جنوب العراق ووسطه 10

الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين 10

التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة 11

استهداف النشطاء والصحفيين 12

3. إقليم كردستان العراق 15

الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين 15

التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة 17

التهديدات ضد المحتجين والمنتقدين 19

الهجمات ضد وسائل الإعلام والصحفيين 20

التهديدات ضد الطلبة والأكاديميين 21

4. توصيات 23

الهوامش 24

1. مقدمـة

"إذا لم توقفي أنشطتك السياسية المعارضة، فإننا سنقوم باختطافك واغتصابك وتصوير عملية الاغتصاب على فيلم فيديو".

الناشطة السياسية فاطمة أحمد، تتحدث إلى منظمة العفو الدولية حول التهديدات التي تلقتها في منـزلها من قبل رجال مسلحين في "يوم الغضب"، 25 فبراير/شباط 2011.

خرج عشرات الآلاف من العراقيين إلى الشوارع منذ مطلع فبراير/شباط 2011، للاحتجاج على نقص الماء والكهرباء وغيرهما من الخدمات الأساسية، وعلى ارتفاع الأسعار والبطالة واستشراء الفساد، ومن أجل المطالبة بمزيد من الحقوق المدنية والسياسية. وفي إقليم كردستان العراق، احتج المتظاهرون ضد الحزبين الرئيسيين اللذين هيمنا على المشهد السياسي المحلي طوال عقود واحتكرا موارد الدولة.

محتجون يحملون لوحات تظهر شعار "الغضب العراقي" في إحدى المظاهرات التي خرجت في 25 فبراير/شباط بالموصل وتنادي بتوفير خدمات أفضل ووضع حد للفساد. Private ©

اندلعت الاحتجاجات في العراق في البداية في أواسط عام 2010 ضد عجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية، ولكنها توقفت بعد ذلك. فعلى سبيل المثال، في 19 يونيو/حزيران احتج آلاف الأشخاص في البصرة ضد انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر. وذكرت الأنباء أن شخصاً واحد على الأقل قُتل أمام مبنى مجلس المحافظة عندما أطلقت الشرطة النار على متظاهرين كانوا يلقون الحجارة.[1] ورداً على ذلك الاحتجاج وغيره، استقال وزير الكهرباء، وفي 25 يونيو/حزيران أصدر وزير الداخلية تعليمات جديدة من شأنها أن تجعل الحصول على ترخيص رسمي لتنظيم اجتماعات أو مظاهرات احتجاج أمراً في غاية الصعوبة.

وقد شجعت الثورة الشعبية المظفرة في كل من تونس ومصر في مطلع عام 2011، العراقيين على تحدي القيود واستئناف لمظاهرات. وقام العديد من المحتجين بتوسيع نطاق مطالباتهم باستقالة ممثلي الحكومة المحلية والمركزية، أو الاحتجاج على القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية. وتصاعدت الاحتجاجات حتى 25 فبراير/شباط، عندما خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع المدن في شتى أنحاء العراق، بما فيها إقليم كردستان، تأييداً لما أسموه بـ "يوم الغضب".

ومنذ البداية ردَّت القوات المختلفة الخاضعة لإمرة السلطات والأحزاب السياسية، بما فيها الحراس الأمنيون والقوات المسلحة وقوات الأمن، باستخدام القوة المفرطة، حيث قتلت وجرحت بعض المحتجين، وتنفيذ عمليات اعتقال عديدة. ووقعت أولى حالات القتل في 16 فبراير/شباط في مدينة الكوت بمحافظة واسط في شرق العراق، وفي 17 فبراير/شباط في السليمانية في إقليم كردستان. وقال نشطاء لمنظمة العفو الدولية إن شراسة القمع الذي أعقب "يوم الغضب" أدت إلى انخفاض عدد الاحتجاجات في الأسابيع اللاحقة، مع أنها ظلت مستمرة.

وقد بدأت الأغلبية العظمى من الاحتجاجات بشكل سلمي، وظل بعضها محتفظاً بطابعه السلمي. بيد أن المحتجين استخدموا العنف في عدة حالات –بإلقاء الحجارة على قوات الأمن أو المباني العامة، أو بإضرام النار ببعض المباني العامة في حالات نادرة. ونتيجةً لذلك، أُصيب عدد من أفراد قوات الأمن بجروح. وفي معظم الحالات، بدا أن المتظاهرين لم يلجأوا إلى العنف إلا بعد استخدام القوة ضدهم من قبل قوات الأمن، بما في ذلك استخدام القنابل الصوتية والذخيرة الحية.

وزار فريق من منظمة العفو الدولية لتقصي الحقائق إقليم كردستان العراق في الفترة 5-15 مارس/آذار 2011 للحصول على معلومات مباشرة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما تلك المتعلقة بالمظاهرات المؤيدة للديمقراطية. وقام فريق تقصي الحقائق، الذي تمركز في إربيل والسليمانية بشكل أساسي، بجمع شهادات من بعض الضحايا والشهود. كما قابل الفريق نشطاء مؤيدين للديمقراطية ومدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين ومحامين ومسؤولين في حكومة إقليم كردستان العراق، بالإضافة إلى نشطاء من أماكن أخرى في العراق.

وحصل باحثو منظمة العفو الدولية على معلومات قيِّمة حول الاحتجاجات ورد قوات الأمن عليها في إقليم كردستان وغيره من الأماكن في العراق. بيد أنهم، في حالات عدة، لم يحصلوا على معلومات كافية للتأكد من كيفية قتل وجرح الأشخاص خلال الاحتجاجات، ومن بينهم اثنان من أفراد الأمن قُتلا بالرصاص. ومع ذلك، فقد تمكنت المنظمة من التأكد من أن القوات المسلحة أو قوات الأمن أو حراس الأمن استخدمت القوة المفرطة مرات عديدة أثناء الاحتجاجات، ولاسيما عندما أطلقت الذخيرة الحية التي أدت إلى قتل وجرح أشخاص من المحتجين والمارة. وفي 30 مارس/آذار، وفي تطور متأخر ولكنه مرحب به، أعلنت السلطات العراقية أن قواتها المسلحة تلقت أوامر بعدم استخدام الأسلحة النارية ضد المتظاهرين، إلا في حالات الضرورة للدفاع عن النفس.[2]

ووجدت منظمة العفو الدولية أدلة مقلقة على وقوع هجمات استهدفت نشطاء سياسيين، وعمليات تعذيب وغيره من ضروب إساءة معاملة الأشخاص الذين قُبض عليهم بسبب الاحتجاجات أو الهجمات أو التهديدات ضد الصحفيين ووسائل الإعلام ومنتقدي الحكومة والأكاديميين والطلبة.

وحتى الآن ما انفكت السلطات العراقية في بغداد وفي إقليم كردستان تحاول قمع المحتجين السلميين. ولكن هذا

الأمر يجب أن يتغير، حيث يجب أن تقمع استخدام القوة المفرطة والتعذيب على أيدي قوات الأمن التابعة لها والتي لا تخضع للمساءلة إلى حد كبير، لا أن تقمع حق الناس في الاحتجاج السلمي. ويتعين على السلطات العراقية أن تحترم الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، بما في ذلك الحق في الاحتجاج، لا أن تحاول قمع تلك الحقوق. وقد آن الأوان لفعل ذلك.

معايير حقوق الإنسان

عجزت السلطات العراقية عن مراعاة التزاماتها الدستورية والدولية باحترام الحق في حرية التجمع والتعبير.

فالمادة 36 من الدستور العراقي تنص على حرية التجمع والتظاهر السلمي "بما لا يخل بالنظام العام والآداب". بيد أن التعليمات الجديدة التي وُضعت في 25 يونيو/حزيران 2010 تعرقل قيام العراقيين بتنظيم احتجاجات قانونية لأنها تقتضي من المنظمين الحصول على "موافقة كتابية من وزير الداخلية والمحافظ" قبل تقديم طلب إلى قسم الشرطة المعني، قبل 72 ساعة على الأقل من موعد الفعالية المزمع تنظيمها. وتحدد هذه الأنظمة المعايير التي ينبغي أن تطبقها وزارة الداخلية أو المحافظون أو الشرطة عند الموافقة على إعطاء ترخيص للمظاهرات أو رفضها، الأمر الذي يمنح الحكومات سلطات غير محدودة لتقرير من يجوز له تنظيم مظاهرة أو لا يجوز.[3] وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، أقرت حكومة إقليم كردستان قانوناً مشابهاً ينظم المظاهرات، ويقتضي كذلك الحصول على ترخيص من السلطات قبل 48 ساعة من موعد الفعالية. قد تقوم السلطات برفض منح الترخيص، إذا اعتبرت أن المظاهرة مخلة بالنظام العام أو الآداب. ويخضع أمر الرفض للاستئناف أمام المحاكم.[4].

وتنص المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدق عليه العراق، على أن القيود على الحق في حرية التجمع يجب ألا تفرض إلا بما هو ضروري بشكل صارم للمحافظة على الأمن القومي والسلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ويجب أن تكون متناسبة مع الغرض المشروع وبدون اللجوء إلى التمييز، بما في ذلك على أساس الرأي السياسي.

وحتى عندما تكون القيود على الحق في الاحتجاج مبررة بموجب القانون الدولي، فإن عمليات حفظ الأمن في المظاهرات، سواء كانت مرخصة أم لا، يجب أن تُنفذ وفقاً للمعايير الدولية. وتحظر هذه المعايير استخدام القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ما لم تكن ضرورية على نحو صارم وإلى المدى المطلوب لتأدية واجبهم، كما تحظر استخدام الأسلحة النارية إلا في الحالات التي لا يمكن تجنبها من أجل حماية الأرواح.

وفي عمليات حفظ الأمن والرد على المحتجين في فبراير/شباط ومارس/آذار، 2011، انتهكت القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية المعايير الدولية، وبالذات المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، التي تنص على أنه: "ينبغي إجراء تقييم دقيق لتطوير ونشر الأسلحة المعطلة للحركة وغير المميتة بغرض التقليل إلى أدنى حد ممكن من تعريض الأشخاص غير المعنيين للخطر، كما ينبغي مراقبة هذه الأسلحة بعناية".[5] كما تنص المبادئ الأساسية على أنه في الحالات التي لا مناص فيها من الاستخدام المشروع للقوة أو الأسلحة النارية، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين "ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة، والتصرف بطريقة تتناسب مع خطورة الجرم والهدف المشروع المراد تحقيقه، وتقليل الضرر والإصابة واحترام وصون حياة الإنسان".[6] وتنص المادة 9 على أنه لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استخدام

الأسلحة النارية ضد الأفراد، إلا في حالات الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين في مواجهة التهديد الوشيك بالقتل أو الإصابة الخطيرة.

إن الحالات التي نبرزها فيما يلي وغيرها من الأدلة التي قامت منظمة العفو الدولية بجمعها، تُظهر أن القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية قد انتهكت هذه المعايير في حالات عديدة واستخدمت القوة المفرطة، مما أدى إلى وقوع وفيات في بعض الحالات. كما انتهكت الحق في الحياة المنصوص عليها في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد أشارت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في تعليقها العام رقم 6 ، إلى أن الحق في الحياة غير قابل للانتقاص حتى في حالات "الطوارئ العامة". وأضافت اللجنة تقول إنه "يتعين على الدول اتخاذ تدابير، ليس لمنع جريمة الحرمان من الحياة والمعاقبة عليها فحسب، وإنما أيضاً لمنع عمليات القتل التعسفي على أيدي قوات الأمن التابعة لها". كما أن منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة هو حق غير قابل للانتقاص.

شرطة الشغب تقف لحراسة إحدى المظاهرات في ساحة التحرير بوسط بغداد، 18 مارس/آذار 2011
© AP Photo/Khalid Mohammed

وعندما تُنتهك هذه الحقوق وغيرها من حقوق الإنسان، فإن القانون الدولي يلزم الحكومات بتحقيق الإنصاف الفعال لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ويشمل هذا الإلزام ثلاثة عناصر، هي: الحقيقة (تحديد الحقائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان)؛ والعدالة (التحقيق في الانتهاكات السابقة، ومقاضاة الجناة المشتبه بهم إذا تم جمع أدلة كافية مقبولة)؛ والإنصاف (توفير جبر الضرر، بشكل كامل وفعال للضحايا وعائلاتهم بأشكاله الخمسة: إعادة الحق إلى نصابه، التعويض، التأهيل، الرضى، وضمانات عدم التكرار).

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات العراقية إلى ضمان تمكين جميع العراقيين من ممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع بدون خوف من التعرض للأذى أو العقاب، وذلك بإصدار تعليمات إلى القوات المسلحة وقوات الأمن والحراس الأمنيين بعدم استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين، وبإجراء تحقيق سليم في جميع حوادث

انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم الذين تتبين مسؤوليتهم عن تلك الانتهاكات إلى ساحة العدالة.

2. جنوب العراق ووسطه

بدأت الاحتجاجات بالاتساع في جنوب العراق ووسطه في مطلع فبراير/شباط 2011. ففي 10 فبراير/شباط، مثلاً، قاد المحامون العراقيون مظاهرة ضمت عدة مئات من الأشخاص في بغداد، احتجاجاً على إخفاقات النظام القضائي وإساءة معاملة السجناء وتفشي الفساد.[7] كما حدثت احتجاجات مماثلة في ذلك اليوم في كل من البصرة والموصل.

واستمرت المظاهرات بشكل متقطع منذ ذلك الوقت، وبلغت ذروتها في "يوم الغضب"، 25 فبراير/شباط. وفي 19 مارس/آذار، على سبيل المثال، نظَّم النشطاء مظاهرات بمناسبة "يوم السجناء"، حيث احتج أقرباء السجناء وغيرهم على أوضاع السجون، بما فيها وضع قيود على الاتصال بالمعتقلين. واحتج صحفيون عراقيون على القيود المفروضة على وسائل الإعلام التي تغطي أنباء المظاهرات، ومنها حظر البث الحي لمحطات التلفزة الفضائية في بغداد يوم 25 فبراير/شباط، الذي رُفع في الأسبوع التالي.

الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين

منذ أواسط فبراير/شباط 2011، قُتل العديد من الأشخاص أو جُرحوا في مصادمات بين المتظاهرين والقوات الخاضعة لسيطرة السلطات العراقية، وأُردي بالرصاص عدد من المتظاهرين على أيدي القوات المسلحة وقوات الأمن أو الحراس الأمنيين في ظروف شكَّل فيها استخدام الذخيرة الحية نوعاً من القوة المفرطة.

اشتعال النيران خارج مبنى مجلس المحافظة في الموصل في أحد أيام الاحتجاجات، 25 فبراير/شباط
© Private2011

في 16 فبراير/شباط قُتل صبي مراهق من بين الذين سقطوا في مدينة الكوت بمحافظة واسط، التي تقع على بعد نحو 160 كيلومترا إلى الشمال الشرقي من بغداد، وذلك خلال احتجاجات سلمية قام بها نحو 2000 شخص ضد تردي الخدمات، ولاسيما الماء والكهرباء. وذُكر أن حراساً أمنيين عينتهم السلطات

المحلية أطلقوا الذخيرة الحية على المتظاهرين الذين حاولوا دخول مبنى مجلس المحافظة. وصرح مسؤول كبير في شرطة الكوت للصحفيين بأنه "ستتُخذ إجراءات ضد الحراس الخاصين، ولكن بعد هدوء الأوضاع".[8]

وفي 25 فبراير/شباط، أسفرت المصادمات العنيفة التي وقعت أثناء بعض الاحتجاجات الجماهيرية العديدة التي نُظمت في "يوم الغضب" في شتى أنحاء البلاد، ومنها مدينتا الموصل والبصرة ومحافظتا صلاح الدين وكركوك، عن وقوع بعض الوفيات. وفي الموصل ورد أن خمسة أشخاص قُتلوا بالرصاص، أحدهم يدعى **معتز موفق ويسي**، وهو متزوج وأب لطفل. وقال شقيقه إن قناصاً أطلق عليه النار في رأسه.[9] وقال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن استخدمت قنابل صوتية تسبب الصَمم وأطلقوا الرصاص في الهواء في محاولة لتفريق المتظاهرين خارج مبنى مجلس المحافظة في الصباح. وقد تدهورت الأوضاع في وقت الظهيرة، عندما أُطلقت النار على اثنين على الأقل من المتظاهرين فأُرديا قتيلين.[10] وقال أولئك الشهود إن قوات الأمن المحلية والوطنية استخدمت الذخيرة الحية. ووقع المزيد من الإصابات بعد دخول المتظاهرين مبنى مجلس المحافظة في حوالي الساعة 12.30 بعد الظهر، وأضرموا النار في جزء منه. ونُقل عن قائد الفرقة الثانية في الجيش، المتمركزة في الموصل، قوله إن الرصاص أُطلق على المتظاهرين من داخل المبنى ومن أسطح المباني المجاورة، مما يشير إلى أن الحراس الأمنيين وأفراد قوات الأمن كانوا مسؤولين عن تلك الخسائر في الأرواح.[11]

في اليوم نفسه، قُتل أحد المتظاهرين في البصرة، وهو **سليم فاروق**، وجُرح عشرات آخرون من المتظاهرين وأفراد الشرطة من جراء استخدام الحجارة والهراوات بشكل أساسي، وذلك بعد اندلاع مصادمات عنيفة أمام مبنى مجلس المحافظة. وقال شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن استخدمت قنابل صوتية وأطلقت الذخيرة الحية في الهواء لتفريق المتظاهرين. وظل الغموض يكتنف ظروف وفاة سليم فاروق.

التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة

اعتُقل العديد من الأشخاص على خلفية الاحتجاجات، ومن بينهم أشخاص تعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة في الحجز.

فقد قال **عدي الزيدي**، وهو ناشط شارك في تنظيم مظاهرة، لمنظمة العفو الدولية إنه في صبيحة يوم 13 فبراير/شباط، وُوجه المحتجون في ساحة الفردوس ببغداد بقوات مسلحة أمرتهم بالانتقال إلى مكان آخر. وقال إنه وافق على الذهاب في عربة عسكرية إلى منطقة أبو نواس ليستكشف المكان البديل. وعندما وصلوا إلى المكان، أمره الضابط بالترجل وترَكه هناك. وبعد مرور بضع دقائق جاء رجال يرتدون ملابس مدنية، وأرغموا عدي الزيدي على ركوب سيارة أخرى، حيث تعرض للضرب وعُصبت عيناه. وقال إنه نُقل بعد ذلك بسيارة إلى مكان مجهول على بعد حوالي 15 دقيقة، حيث احتُجز هناك لمدة خمسة أيام، وتعرض مرة أخرى للتعذيب وإساءة المعاملة. وقال للمنظمة:

"كانوا يأتون كل يوم ويعتدون عليَّ بالضرب ويصعقونني بالصدمات الكهربائية. وطلبوا مني الاعتراف بأنني مرسَل من قبل حزب البعث [الحزب الذي كان يقوده الرئيس الأسبق صدام حسين، الذي أُعدم في ديسمبر/كانون الأول 2006]. وعندما نفيتُ ذلك، انهالوا عليَّ بالضرب المبرح، وصعقوني بالكهرباء".

بعد إطلاق سراحه أُدخل المستشفى للعلاج لمدة يومين. ولكن ذلك لم يردعه، ففي 25 فبراير/شباط، شارك في

مظاهرة "يوم الغضب" في ساحة التحرير ببغداد. وقال إنه اعتُقل مرة أخرى على أيدي قوات الأمن، واحتُجز لعدة أيام في مبنى للشرطة في منطقة البلديات، حيث تعرض للضرب المبرح.

وقال ناشط آخر لمنظمة العفو الدولية، وهو **عبدالجبار شلوب حمادي** الذي أسهم في تنظيم احتجاجات "يوم الغضب" في بغداد، إن نحو 30 شرطياً مسلحاً أوقفوه في أحد شوارع بغداد في 24 فبراير/شباط. وتعرض للضرب وعُصبت عيناه ونُقل إلى مبنى للشرطة في منطقة البلديات، حيث تعرض للتعذيب، بما في ذلك تعليقه بالسقف من معصميه، وتعليقه بالسقف مع تقييد رجليه ويديه معاً، وصب الماء البارد عليه. وبعد خمسة أيام نُقل إلى دائرة المخابرات الواقعة في منطقة ساحة النصر ببغداد. وأُطلق سراحه بدون تهمة في صباح يوم 8 مارس/آذار.

هادي المهدي، مذيع لأحد البرامج الحوارية في محطة ديموزي الإذاعية- في الاستوديو التابع له ببغداد
© Joao Silva/ NYTimes Syndicate/eyevine

انضمَّ **هادي المهدي**، وهو صحفي وكاتب، إلى الاحتجاجات في 25 فبراير/شباط في ساحة التحرير ببغداد. وقال لمنظمة العفو الدولية إنه بعد انتهاء المظاهرة كان يتناول طعام الغداء في مطعم مع ثلاثة من زملائه الصحفيين – وهم حسام السراي وعلي عبدالساده وعلي الموسوي – عندما داهم ما لا يقل عن 15 جندياً المطعم وانهالوا عليه وعلى زملائه الثلاثة بالضرب بأعقاب البنادق وأرغموهم على ركوب عربات تابعة لهم. وقال إنه اقتيد مع زملائه إلى مركز اعتقال تديره الفرقة 11 في الجيش، وتبين فيما بعد أنه المبنى السابق لوزارة الدفاع، حيث تم استجوابهم. وقال إنه تعرض خلال الاستجواب للضرب مراراً، وللصعق الكهربائي على قدميه مرتين، وتلقى تهديدات بالاغتصاب. وقد أُطلق سراحه بدون تهمة في الساعات الأولى من يوم 26 فبراير/شباط.

وهناك معتقلون آخرون لدى قوات الأمن لا يريدون نشر أسمائهم خوفاً من الانتقام. فعلى سبيل المثال، قال طالب في المرحلة الثانوية عمره 18 عاماً لمنظمة العفو الدولية إنه اعتُقل مع آخرين من المحتجين الشباب من قبل القوات المسلحة عقب المظاهرة التي خرجت في بغداد في مارس/آذار. وقال إنه وزملاءه تعرضوا للضرب بالأسلاك على ظهورهم بينما كانت عيونهم معصوبة. وأثناء استجوابه، صفعه الضابط على وجهه عدة مرات، وسأله كيف علم بالمظاهرة واتهمه بأنه عضو في حزب البعث أو في الحزب الشيوعي. وقبل إطلاق سراحه بعد قضاء أربعة أيام في الحجز، أُرغم هو وزملاؤه المعتقلون على كتابة وتوقيع مذكرة تقول إنهم لن يشاركوا في أية مظاهرات في المستقبل.

استهداف النشطاء والصحفيين

تلقى منظمو المظاهرات والمشاركون فيها تهديدات عديدة، وتعرضوا لاعتداءات واعتُقلوا على أيدي قوات الأمن

بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع، ليس إلا. فعلى سبيل المثال، تُظهر صور الفيديو التي التُقطت في 25 فبراير/شباط في كربلاء عدداً من أفراد قوات الأمن – بينهم أحد أفراد شرطة مكافحة الشغب – يحيطون برجل ويوسعونه ضرباً بالهراوات، ثم يستمر الضرب بالهراوات من قبل أفراد آخرين من قوات الأمن وهو يركض واضعاً يديه العاريتين فوق رأسه.[12]

وتلقى العديد من النشطاء تهديدات أو تعرضوا لاعتداءات من قبل أشخاص مجهولي الهوية. فقد قال أحد النشطاء في البصرة لمنظمة العفو الدولية إنه تلقى تهديدات عبر الهاتف لأنه شارك في مظاهرة في أواخر فبراير/شباط. وحذره الشخص المجهول بأنه "سيتعرض للأذى" إذا استمر في المشاركة في الاحتجاجات. وقال إن اثنين من زملائه في العمل، ممن انضموا إلى المظاهرات تلقوا تهديدات مماثلة.

في ظهيرة يوم 20 فبراير/شباط، تعرض المحتجون الذين أقاموا خياماً في ساحة التحرير ببغداد لهجوم وأُصيبوا بجروح على أيدي مهاجمين مجهولي الهوية استخدموا السكاكين والعصي. وذُكر أن قوات الأمن انسحبت من المنطقة قبل الهجوم بوقت قصير.

محمود الرشيد يعتقل في إحدى المظاهرات بالبصرة في 4 مارس/آذار AP Photo/Nabil al-Jurani © 2011

كما تعرض العديد من الصحفيين الذين كانوا يغطون أخبار المظاهرات للاعتداء والإصابة على أيدي القوات المسلحة أو قوات الأمن. وتمت مصادرة أو تحطيم المعدات والصور التي كانت بحوزة بعضهم، بينما اعتُقل بعضهم الآخر. وفي صباح يوم 23 فبراير/شباط، داهمت قوات الأمن مكتب "مرصد الحريات الصحفية" في بغداد وصادرت معدات خاصة بتقانة المعلومات والأرشيف. وما فتئت المنظمة تناضل من أجل حرية الإعلام في العراق منذ سنوات عدة، بما في ذلك الاحتجاج على القيود المفروضة على تغطية وسائل الإعلام للمظاهرات الأخيرة في العراق.

وقد تمكَّن مرصد الحريات الصحفية، وهو منظمة غير حكومية عراقية، ومنظمة "مراسلون بلا حدود" المعنية

بحرية الصحافة ومركزها باريس، من توثيق عدة حوادث من هذا القبيل. فعلى سبيل المثال، داهمت القوات المسلحة في 25 فبراير/شباط مكتب محطة "الديار" التلفزيونية في بغداد، ومنعتها من بث المزيد من أخبار المظاهرة. وقُبض على ما لا يقل عن سبعة من موظفي المحطة. وفي كربلاء، في اليوم نفسه، أُدخل مراسل وكالة رويترز للأنباء **مشتاق محمد** المستشفى لإصابته بجروح خطيرة في رأسه نتيجة لضربه بالهراوات من قبل أفراد قوات الأمن. وفي الموصل، تعرض **أحمد الحيالي** من "راديو سوا" للضرب على أيدي الشرطة، ومُنع من تغطية أخبار المظاهرة. ووردت أنباء عن وقوع أشكال أخرى من الترهيب. فعلى سبيل المثال، قال أحد النشطاء في بغداد لمنظمة العفو الدولية إن رجالاً مسلحين يرتدون ملابس مدنية كانوا متمركزين في سيارة تقف خارج مبنى صدرت منه نشرة إخبارية تدعم الاحتجاجات.

3. إقليم كردستان العراق

لقي ما لا يقل عن ستة أشخاص حتفهم نتيجة لاستخدام القوة المفرطة على أيدي قوات الأمن خلال الاحتجاجات التي اجتاحت إقليم كردستان منذ أواسط فبراير/شباط 2011، وأُصيب عشرات آخرون بجروح. كما اعتُقل عدة أشخاص لفترات قصيرة، وتعرض بعضهم للتعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة. وتلقى عدد من المحتجين والصحفيين المستقلين والنشطاء تهديدات، واتُخذت إجراءات قمعية ضد طلبة وأكاديميين.

وقد طالب آلاف المحتجين بوضع حد للفساد والبطالة وتردي الخدمات الحكومية، ومن أجل الإصلاحات السياسية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والحريات. واشتكى المحتجون من السيطرة السياسية والاقتصادية التي يمارسها الحزبان الرئيسيان اللذان ما زالا يتربعان على سدة الحكم منذ أن تمتع إقليم كردستان العراق بما يشبه الحكم الذاتي في عام 1991 في الوقت الذي كان صدام حسين يحكم بقية مناطق العراق. ويسيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني، على محافظتي إربيل ودهوك، بينما يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني، بقيادة الرئيس العراقي جلال الطلباني، على محافظة السليمانية. وتخضع الاستخبارات الكردية (أسياش) والقوات المسلحة (البشمركة) بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة الحزبين. ولدى كل منهما جهاز مخابرات قوي وغير خاضع للمساءلة إلى حد كبير، وهما "باراستن" و"دزكاي زنياري" على التوالي.

ومنذ 17 فبراير/شباط، عندما نُظمت المظاهرة الأولى، ظلت الاعتصامات مستمرة في ميدان "سراي" في السليمانية، الذي أطلق عليه المحتجون اسم ميدان "أزادي" (أي الحرية). بيد أن محاولات تنظيم احتجاجات في إربيل باءت بالفشل بسبب رفض السلطات منح تراخيص بتنظيمها. وعندما حاول منظموها الاحتجاج في الميدان الرئيسي للمدينة، تم تفريقهم باستخدام العنف. وعندما حاول أشخاص التظاهر، كان الميدان محتلاً من الناحية الفعلية. وقد حدث ذلك مرتين: إحداهما في 25 فبراير/شباط، حيث احتله أفراد من الأمن يرتدون ملابس مدنية؛ والثانية في 11 مارس/آذار حيث احتله أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذين نظموا تجمعاً للاحتفال بالذكرى العشرين لتحرير إربيل من سيطرة حزب البعث.

ويبدو واضحاً أن الحزبين السياسيين الرئيسيين في إقليم كردستان، ولا سيما الحزب الديمقراطي الكردستاني، حاولا حشد أجهزة الأمن والمليشيات التابعة لهما بغية تقويض حركة الاحتجاج وإضعافها، وأنهما على استعداد لاستخدام وسائل متطرفة، ومنها القوة المفرطة والاعتقالات التعسفية والتعذيب والتهديدات، في سبيل تحقيق أهدافهما.

الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين

قُتل ما لا يقل عن ستة مدنيين على أيدي قوات الأمن الكردية نتيجةً لاستخدام القوة المفرطة، ومنها الذخيرة الحية، بهدف إخماد الاحتجاجات في السليمانية وكلار. وتمكَّن محتجون وصحفيون من التقاط صور فيديو كأدلة على الأساليب التي استخدمتها قوات الأمن. ففي بعض الحالات، لجأ المحتجون إلى وسائل عنيفة، وخاصة إلقاء الحجارة، ولكن قوات الأمن لم تعط الاهتمام الكافي لحماية الأرواح، واستخدمت الأسلحة النارية في بعض الحالات، في الوقت الذي لم يكن هناك أي خطر وشيك من وقوع وفيات أو الإصابة بجروح خطيرة.

ففي 17 فبراير/شباط، تظاهر آلاف الأشخاص في ميدان سراي في السليمانية، وكان المنظمون قد حصلوا على ترخيص من مجلس المدينة (المحافظة) بتنظيم اعتصام. وعقب الاعتصام، توجه مئات الأشخاص في مسيرة إلى مقر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبدأوا بإلقاء الحجارة على الحراس، الذين تمركز بعضهم على سطح المبنى. ثم أطلقت قوات الأمن التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني الرصاص الحي على المحتجين، فأُصيب **رضوان علي**، وهو فتى في الخامسة عشرة من العمر، في رأسه ولقي حتفه على الفور. كما جُرح ما لا يقل عن 50 آخرين.

في 19 فبراير/شباط، عندما انتهت الاحتجاجات في ميدان سراي في حوالي الساعة الرابعة مساء، بدأ مئات من المتظاهرين في السير باتجاه مقر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني للاحتجاج على أحداث 17 فبراير/شباط. وأوقفتهم قوات الأمن في ميدان خانقة، على بعد مئات الأمتار من المقر. وتُظهر أشرطة الفيديو بوضوح أفراد قوات الأمن، بعضهم يرتدي ملابس مدنية، وهم يطلقون النار على المتظاهرين. وقد استُخدمت أسلحة نارية كبنادق الكلاشنكوف والمسدسات. وقد أصيب اثنان من المتظاهرين، وهما **سوركو زاهد**، البالغ من العمر 16 عاماً، **وشيرزاد طه**، البالغ من العمر 28 عاماً، بجروح خطيرة، وفارقا الحياة في اليوم التالي في المستشفى. كما جُرح ما لا يقل عن 14 شخصاً آخر.

في 23 فبراير/شباط، قُتل الشرطي **سركار سعيد**، البالغ من العمر 23 عاماً، خلال مظاهرة في بلدة حلبجة في ظروف غامضة. وأكد مسؤولون، من بينهم وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان العراق، أن المحتجين هم الذين أطلقوا عليه النار، ولكن المتظاهرين نفوا أن يكون أي منهم يحمل سلاحاً. وقال شهود إن الشرطي قُتل برصاصة أُطلقتها شرطة الشغب في الهواء.

في 25 فبراير/شباط، وبعد خروج مظاهرة سلمية في الميدان المركزي في كلار توجه بعض المحتجين، ومعظمهم من الشباب، إلى مكتب الحزب الديمقراطي الكردستاني وبدأوا برشق الحجارة عليه. وردّ الحراس التابعون للحزب وأفراد جهاز "أسايش" بإطلاق النار في الهواء. ووصلت تعزيزات من البشمركة إلى المكان. ثم بدأت قوات الأمن بإطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين، فقُتل اثنان من المحتجين، هما: **بلال أحد صالح**، البالغ من العمر 15 عاماً، الذي أُطلقت عليه النار وقضى نحبه في المستشفى في وقت لاحق، **ورشيد محمد**، البالغ من العمر 65 عاماً، الذي كان من بين المارة على ما يبدو، ولم يكن مشاركاً في الاحتجاج. وجُرح 28 شخصاً، أُصيب خمسة منهم بالحجارة، بينهم اثنان من أفراد الأمن.

في 26 فبراير/شباط، قُتل **أوميد جلال**، البالغ من العمر 25 عاماً، في ميدان سراي بالسليمانية. وذُكر أن شرطة مكافحة الشغب ألقت قنبلة صوتية على الحشد، مما أسفر عن جرح ما لا يقل عن ثمانية أشخاص. ثم بدأت الشرطة بإطلاق النار في الهواء لتفريق المتظاهرين، فأُصيب أوميد جلال، الذي كان من بين المارة ولم يشارك في الاحتجاجات، برصاصة طائشة.

وفي اجتماع مع مندوبي منظمة العفو الدولية عُقد في إربيل في 15 مارس/آذار 2011، قال وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان العراق إن 122 فرداً من قوات الأمن أُصيبوا بجروح خلال المصادمات التي وقعت مع

المتظاهرين في إقليم كردستان العراق، بينهم ثمانية من أفراد الشرطة جُرحوا بالرصاص في حلبجة.

التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة

قُبض على عدد من النشطاء المؤيدين للديمقراطية، بينهم أعضاء في الأحزاب السياسية المعارضة، من قبيل حزب "غوران"، وخاصة في السليمانية وإربيل وكلار وحلبجة. واحتُجز بعضهم لمدة تزيد على أربعة أيام تعرضوا خلالها للتعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة بحسب ما زُعم قبل إطلاق سراحهم بدون تهم. وكانت "جريمتهم" هي الجهر بانتقاد الفساد الرسمي. و"ديكتاتورية" الحزبين الحاكمين. ففي 25 فبراير/شباط، مثلاً، قُبض على ما لا يقل عن سبعة أشخاص، معظمهم أعضاء في حزب غوران، في إربيل لأنهم تجمعوا في الميدان الرئيسي قبل موعد بدء مظاهرة مقررة، قمعتها قوات الأمن في وقت لاحق.

في 25 فبراير/شباط، كان **شروان أزاد فقي عبدالله**، البالغ من العمر 35 عاماً، وهو متزوج وأب لطفلين ويعمل مع منظمة غير حكومية، مع صديق له في متنـزه يقع في وسط إربيل عندما قُبض عليه. وقد احتُجز لمدة أربعة أيام، تعرض خلالها للتعذيب. وكانت آثار التعذيب ظاهرة على وجهه عندما التقاه مندوبو منظمة العفو الدولية في إربيل في 11 مارس/آذار. وقال شروان للمنظمة:

شروان أزاد فقي عبد الله إثر إطلاق سراحه© Private

"في حوالي الساعة 2.30 بعد الظهر، وكنت قد فرغتُ للتو من مكالمة هاتفية مع صديق، جاء ثلاثة رجال وطلبوا مني أن أعطيهم هاتفي الخليوي. وبعد ثوانٍ، وصل رجال آخرون، ومنهم من جاء من الخلف. ثم انهالوا عليَّ لكماً على رأسي وعلى مختلف أجزاء جسمي. فسقطتُ أرضاً، واستمروا في ركلي لعدة دقائق، ولكنني تمكنت من الوقوف على قدميَّ. وضعوا قيداً واحداً في معصمي الأيمن ووضعوا الثاني في المعصم الأيسر لشخص آخر. ولكنني تمكنتُ من سحب يدي بقوة فانكسر القيد، وهربت باتجاه القلعة، ولكن مجموعة أخرى من رجال الأمن كانوا يرتدون ملابس مدنية سدُّوا عليَّ الطريق، ثم بدأوا بلكمي وضربي. وقد أحاط بي الآن العديد من أفراد الأمن الذين انهالوا عليَّ ركلاً، حتى نزف الدم من أنفي وعيني اليسرى، وكان رأسي يؤلمني."

"وضعوني في سيارة ... وقال لي أحد رجال الأمن إنني واحد من مثيري المشاكل. اقتادوني إلى مقر "أسايش غيشتي" في إربيل. وطلبوا مني في البداية أن أذهب إلى الحمام لغسل وجهي المضرج بالدم. وفي المساء بدأوا باستجوابي. ظل المحقق يسألني عن سبب وجودي في المتنـزه، ويتهمني بأنني من مثيري المشاكل. ثم طلب مني توقيع شهادة مكتوبة. وعندما طلبت الاطلاع على ما هو مكتوب في الورقة ضربني بشدة. ثم اضطررت لتوقيع الورقة بدون أن أقرأها. واحتُجزت هناك لمدة ليلتين في غرفة ضمت نحو 60 شخصاً. وفي اليوم الثالث نُقلتُ إلى

مركز للشرطة، حيث قضيت ليلة واحدة قبل إطلاق سراحي، ولكنني لم أتعرض للتعذيب في سجن "أسايش" ولا في مركز الشرطة".

كمران علي خواراهام، البالغ من العمر 37 عاماً، وهو من السليمانية ومتزوج وأب لأربعة أطفال، إنضمَّ إلى المحتجين في ميدان السراي في 27 فبراير/شباط، وخطب في الجمهور، حيث انتقد الفساد ودعا السلطات الكردية إلى الاستماع لمطالب الشعب. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، ذهب أربعة رجال مسلحين يرتدون الزي العسكري، ويُعتقد أنهم من قوات البشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، إلى منـزله وطلبوا منه مرافقتهم. سألهم عمَّ إذا كان لديهم مذكرة اعتقال، فأجابوا بالنفي، ولكنهم اقتادوه على أية حال. عصبوا عينيه وقيدوا يديه خلف ظهره ونقلوه في سيارة. وبعد فترة قصيرة توقفت السيارة، ونقلوه إلى أخرى. وبعد فترة قصيرة أخرى، نُقل إلى غرفة. وقال لمنظمة العفو الدولية:

" تركوني لوحدي لمدة نصف ساعة تقريباً، ثم دخل رجلان مقنّعان وأوسعاني لكماً على وجهي وركلاً على جسدي. ثم شرعا في إهانتي وشتمي، وهدداني بالقتل، وقالا إنني لن أبرح ذلك المكان حياً..." [13]

واحتُجز كرمان علي خوارهام في تلك الغرفة حتى 1 مارس/آذار، عندما أطلق سراحه بعد تحذيره من الاشتراك في المظاهرات في المستقبل. ولكنه تجاهل التحذير. وفي 29 مارس/آذار اعتُقل في مركز شرطة سراي في السليمانية، ونُقل في اليوم التالي إلى مقر "أسايش" لاستجوابه بشأن الخطب التي ألقاها في المظاهرات التي خرجت في ميدان سراي. واعتُقل لمدة خمسة أيام بمعزل عن العالم الخارجي. [ملحوظة: أبلغ محاميه منظمة العفو الدولية بأن من المتوقع أن يسمح جهاز "أسايش" لمحاميه بزيارته اليوم- 4 أبريل/نيسان – وربما يصدر تحديث بهذا الشأن اليوم أو غداً].

كان الدكتور **بشتيوان عبدالله**، وهو طبيب كردي عراقي يحمل جواز سفر أسترالي ويقيم في أستراليا، في زيارة إلى كردستان في فبراير/شباط، عندما قُبض عليه وتعرض للتعذيب في إربيل. وفي 25 فبراير/شباط، كان يرتدي قميصاً قطنياً كُتبت على صدره عبارة "لا للفساد، نعم للعدالة الاجتماعية"، وعلى ظهره عبارة "مطالب الشعب يجب ألا تواجَه بالرصاص". وفي الميدان الرئيسي لمدينة إربيل، خلع قميصه الخارجي ليعرض قميصه القطني أمام الجمهور. فاقترب من رجلان وطلبا منه ارتداء قميصه، ولكنه رفض. فهاجمه نحو 15 شخصاً من الخلف وانهالوا عليه لكماً وركلاً بينما كان ملقى على الأرض. وقال لمنظمة العفو الدولية:

" وضعوا القميص على وجهي وقيدوا يدي خلف ظهري. كانت هاك سيارتا شرطة ولكن أفراد الشرطة لم يتدخلوا. ووضعني [المهاجمون] في سيارة وانطلقوا بها. وبعد 10 دقائق توقفت السيارة عند مبنى جهاز "أسايش غيشتي". كان هناك العديد من أفراد جهاز "أسايش غيشتي"، حيث أوسعوني ركلاً وضرباً، ثم نقلوني إلى غرفة صغيرة. وكل خمس دقائق كان يدخل الغرفة اثنان أو ثلاثة من أفراد "أسايش" ويضربونني. تعرضت للركل واللكم على مدى أربع ساعات تقريباً. كان الدم ينـزف من أنفي وأذنيَّ ويدي وظهري وفخذيَّ وعيني اليمنى. وكل خمس دقائق كانوا يأخذون استراحة، ثم يأتي غيرهم ليحلوا محلهم... كانوا يشتمونني ويشتمون زوجتي وأطفالي وغوران ..."

وقضى الدكتور بشتيوان ثلاثة أيام في مبنى "أسايش غيشتي" قبل نقله إلى مركز للشرطة، حيث احتُجز لمدة 24

ساعة قبل إطلاق سراحه. وقال لمنظمة العفو الدولية إنه لم يقدم شكوى: "لم أقدم شكوى! لمن أقدم الشكوى؟ فجهاز "أسايش" هو كل شيء، والحزب الديمقراطي الكردستاني هو كل شيء."

التهديدات ضد المحتجين والمنتقدين

تلقى العديد من الأشخاص تهديدات بسبب دورهم في المعارضة، وخاصة منظمو الاحتجاجات وأعضاء وأنصار الأحزاب السياسية المعارضة والشخصيات الدينية الذين جهروا بمناهضة الفساد أو شاركوا في الاحتجاجات.

فقد تلقت **فاطمة أحمد**، الناشطة السياسية المعارضة البالغة من العمر 42 عاماً، وهي متزوجة ولديها أطفال، تهديدات بسبب أنشطتها المعارضة.[14] ففي الساعة الثامنة من صباح يوم 25 فبراير/شباط اتصلت بناشطات أخريات بهدف الانضمام إلى مظاهرة مقررة في إربيل. وفي ذلك المساء، جاء ثلاثة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية إلى منـزلها. قرع أحدهم الباب وقال لزوجها إنه يريد التحدث إليها. وقالت فاطمة لمنظمة العفو الدولية:

" سألتهم عمَّ يريدون مني، فقالوا إنهم يريدون هاتفي الخلوي وبعض المعلومات. فرددت عليهم بالقول إن ذلك ليس من حقهم وإنني سأقدم شكوى إلى الرئيس المحلي. ولكن أحدهم أخذ هاتفي الخلوي وبدأ يهددني قائلاً: إذا لم تتوقفي عن أنشطتك السياسية المعارضة فإننا سنقوم باختطافك واغتصابك وتصوير عملية الاغتصاب على شريط فيديو. وقالوا: بهذا الأسلوب ستخرسين وستتوسلين إلينا. ثم بدأ زوجي بالتشاجر معهم."

ومنذ ذلك الحين، تعيش فاطمة أحمد في منـزل إحدى صديقاتها، بينما يعيش أطفالها مع والدهم في شقة أخرى. وقد رفضت تقديم شكوى إلى المحاكم لأنها لا تثق في القضاء. ومنذ 25 فبراير/شباط لم تذهب إلى العمل خوفاً من التعرض للاختطاف والاغتصاب.[15]

إحدى المظاهرات في 8 مارس/آذار، يوم المرأة العالمي 2011، بساحة سارة، السليمانيةAsuda ©

عثمان محمد محمود، رجل من السليمانية عمره 36 عاماً، وهو متزوج وأب لثلاثة أطفال. إنضمَّ عثمان إلى مظاهرة في ميدان "سراي" بالسليمانية في فبراير/شباط، وخطب في الحشود، وحثهم على الاستمرار في الاحتجاجات حتى تحقيق مطالبهم. وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي وجدت زوجته مغلفاً في فناء المنـزل وفي داخله رصاصة ورسالة تقول: "نحذرك، لا تعد إلى ميدان سراي". فذهب عثمان محمد محمود إلى مقر "أسايش" في الحي وأبلغهم بالتهديد، فقالوا له إن بإمكانهم تأمين حراس له إذا أراد، ولكنه رفض العرض وعاد إلى الاحتجاجات في الميدان، ولم يتلق تهديدات بعد ذلك.

الهجمات ضد وسائل الإعلام والصحفيين

تلقى عدد من الصحفيين، ولا سيما أولئك الذين يعملون مع صحف وإذاعات ومحطات تلفزة فضائية مستقلة، تهديدات، معظمها عبر الرسائل النصية القصيرة، بسبب تغطيتهم لأخبار المظاهرات.[16] كما تعرضت نوافذ إعلامية معارضة للاعتداءات، بما في ذلك الهجمات بإضرام النار فيها.

ففي الساعات الأولى من صباح يوم 22 فبراير/شباط، أُضرمت النار في محطة "ناليا" للإذاعة والتلفزة (NRT) في السليمانية على أيدي مجموعة مؤلفة من 50 رجلاً مسلحاً يرتدون ملابس مدنية. وكانت المحطة قد بدأت البث قبل ثلاثة أيام فقط عندما وقع الهجوم. وقد قام الرجال برش الرصاص على المعدات في المكاتب الخالية وسكبوا البترول على المكان. وقد أُصيب ما لا يقل عن ستة من المهاجمين الذين صعدوا إلى الطابق العلوي، ونُقلوا على أثرها إلى المستشفى. وقبل بضع ساعات من الحادثة كان مدير المحطة **توانا عثمان** قد تلقى تهديدات بالهاتف، حيث قال له المتصل المجهول: "إذا استمريت في العمل في هذه المحطة، فإننا سنقتلك".[17] كما تلقى مراسل المحطة في إربيل **فرمان محمد فتاح** تهديدات مشابهة على هاتفه الخليوي. ففي 10 مارس/آذار، مثلاً، تلقى تحذيراً يقول: "إذا عدتَ إلى منـزلك لوحدك، فإننا سنعاملك بنفس الطريقة التي عاملنا بها محطتك".[18]

في 25 فبراير/شباط ذهبت **نياز عبدالله**، وهي صحفية تعمل مع "راديو نوا" في إربيل، إلى الميدان الرئيسي في المدينة لتغطية أخبار المظاهرة المزمع تنظيمها هناك. وعندما وصلت ألى المكان في حوالي الساعة 1:30 بعد الظهر، وكانت تضع شعارها الصحفي بشكل مرئي تماماً، اقترب منها رجلان يرتديان ملابس مدنية. وقالت نياز لمنظمة العفو الدولية:

" عندما أصبحتُ على الهواء وقلتُ إن ثمة وجوداً أمنياً كثيفاً في الميدان، وإن معظم أفراد الأمن يرتدون ملابس مدنية، خطف أحدهم هاتفي الخليوي عنوةً وأغلقه، وسألني لماذا كذبتُ عبر الهاتف... ثم قال: 'أنت تريدين تدمير الإقليم'. ثم أعاد لي الهاتف ولكنه هددني بالاغتصاب."

وقد نصحها صحفي آخر بمغادرة المكان لأن المكان يعج بأفراد الأمن، وأدركت أن الميدان محتل من قبل أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني. كما صادر أفراد الأمن آلات التصوير العائدة للعديد من المصورين الذين كانوا يتواجدون في الميدان في ذلك اليوم.

في 6 مارس/آذار هاجم رجال مسلحون محطة إذاعة "دانغ" الواقعة في وسط كلار. وقد حطم الرجال أبواب المحطة وبعض المعدات الموجودة فيها، وصادروا جهاز حاسوب عادي وجهاز حاسوب محمول وغيرهما من التجهيزات. وذكر أحد حراس المحطة أن أحد المهاجمين كان يرتدي بزة رسمية، لم يستطع تمييزها. وقال صحفي

في المحطة لمنظمة العفو الدولية: "إن الهجوم على المحطة كان يهدف إلى إرسال رسالة تهديد إلى الصحفيين فيما يتعلق بتغطيتهم لأخبار المظاهرات".[19] وقدمت محطة الإذاعة شكوى إلى جهاز "أسياش" وإلى المحاكم.

وفي 8 مارس/آذار تلقى **كمال رؤوف**، وهو محرر في جريدة حولاتي المستقلة، ثلاث رسائل تهديد. وألمحت إحدى الرسائل إلى أن مكتب الجريدة يمكن أن يتعرض لهجوم. وأبلغ كمال رؤوف الشرطة ومكتب رئيس الوزراء بأمر ذلك التهديد. وفي وقت لاحق، قامت الشرطة بزيارته، ولكنه تلقى بعد الزيارة مباشرة مكالمة مجهولة المصدر قال له فيها المتصل إنه علم بأمر اتصاله بالشرطة.

حجار أنور جوهر يبلغ من العمر حوالي 29 عاماً، وهو متزوج وأب لطفلين ويعمل مراسلاً لمحطة KNN، وهي قناة تلفزيونية فضائية تابعة لحزب غوران في إربيل. وفي مساء 9 مارس/آذار قدم حجار على شاشة القناة تقريراً قصيراً حول وفد منظمة العفو الدولية الذي كان يزور كردستان وأهداف الزيارة. وكان قبل يومين من بث التقرير قد أجرى مقابلة مع المندوبين حول الزيارة وعن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. وبعد بضع دقائق من بث المقابلة، تلقى شقيقه على هاتفه الخلوي ثلاث رسائل تهديد موجهة إلى حجار. وقالت إحدى الرسائل: "أنا أعرفك جيداً، وعليك أن تنصح شقيقك حجار بوقف جميع أنشطته الفوضوية في إربيل، وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة". وفي 10 مارس/آذار قدم حجار أنور جوهر شكوى إلى الشرطة المحلية في حي "إسكان" في إربيل.

الصحفي حجار أنور جوهر يُظهر إحدى رسائل التهديد
© Amnesty International

التهديدات ضد الطلبة والأكاديميين

لقد أُغلقت جميع الجامعات وكليات ومعاهد التعليم العالي في إربيل منذ 24 فبراير/شباط 2011، وتلقى العديد من الأكاديميين تهديدات مختلفة.

وذُكر أن الطلبة كانوا يخططون لتنظيم مظاهرات واعتصامات لدعم المحتجين في السليمانية. وعشية 23 فبراير/شباط، ذهب أعضاء في اتحاد طلبة كردستان التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى الطلبة الذين يسكنون في الحرم الجامعي، وقالوا لهم إنه يتعين عليهم مغادرة الجامعة والذهاب إلى بيوتهم في اليوم التالي. واستأجر اتحاد طلبة كردستان حافلات لنقل الطلبة إلى منازلهم خارج إربيل، وأُبلغوا بأنهم إذا لم يغادروا، ستُقطع الماء والكهرباء عن السكن الجامعي، وسيُحتجزون في غرفهم. في اليوم التالي غادر الطلبة الجامعة، وقرر رؤساء الجامعات إغلاق كافة الجامعات حتى 1 أبريل/نيسان. وفي صباح اليوم التالي اتصل بعض المحاضرين بوزارة التعليم العالي للاستفسار عن سبب إغلاقها، فقيل لهم إن الوزارة ليست على علم بذلك القرار.

قال **سمير رجب**،[20] وهو محاضر في جامعة صلاح الدين في إربيل، لمنظمة العفو الدولية إنه تلقى تهديدات، منها مكالمة هاتفية من مجهول، في مساء 23 فبراير/شباط، وفيها قال له المتصل: "سأقطع لسانك. نحن شباب من

الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن إربيل..." وبعد بضع دقائق وردت مكالمة أخرى من متصل مجهول الهوية قال فيها: "أنا طالب في صفك، وإذا نُظمت مظاهرة هنا في إربيل فإنني سأقتلك. ولن أقبل وجودك في الكلية".

ويعتقد سمير رجب أن سبب تهديده هو أنه قال لطلابه أثناء محاضرة له في 24 فبراير/شباط إن مطالب الناس في إربيل هي نفسها مطالب الناس في السليمانية. وفي ذلك المساء استدعاه عميد الكلية وسأله عن سبب إشارته إلى الاحتجاجات في السليمانية في محاضرته. وقال سمير رجب لمنظمة العفو الدولية إنه لم يقدم شكوى بشأن التهديدات التي تلقاها لأن مراكز الشرطة خاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

كما تلقى **أيوب أنور حمد**، وهو محاضر في جامعة السليمانية عمره 37 عاماً، تهديدات في 10 مارس/آذار، عندما اتصل به أحدهم وقال له: "أعرف أنك محاضر في الجامعة، ويجب ألا تتدخل في السياسة، لا تدمر إربيل، فقد كنت أتعقبك، وأعرف ماذا ترتدي. نحن مجموعة من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني..."[21]

4. توصيـات

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات في العراق، بما فيها حكومة كردستان العراق، إلى:

ضمان واحترام الحق في الاحتجاج السلمي، وحماية المحتجين من القوة المفرطة على أيدي الشرطة أو العنف على أيدي آخرين.

ضمان أن يتصرف أفراد قوات الأمن وغيرهم من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وفي جميع الأوقات، بما يتماشى مع مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وذلك بإصدار تعليمات واضحة بأنه لا يجوز استخدام القوة إلا في حالة الضرورة القصوى، وإلى المدى الذي تقتضيه تأدية واجباتهم، وأنه لا يجوز استخدام القوة المميتة إلا إذا كان لا مناص من استخدامها من أجل حماية أرواحهم أو أرواح الآخرين.

إجراء تحقيقات كاملة ووافية وشفافة في عمليات القتل والهجمات ضد المحتجين والاعتداءات والتهديدات الموجهة للصحفيين وغيرهم، وإعلان نتائج التحقيق على الملأ، وتقديم المحتجين إلى ساحة العدالة.

شجب التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة علناً، وضمان وقف هذه الانتهاكات.

توفير التعويض المالي وغيره من أشكال الإنصاف الملائمة والمتناسبة مع خطورة الانتهاك وظروف الحالة.

الهوامش

[1] *نيويورك تايمز*، "آلاف الأشخاص يحتجون على عدم توفر الكهرباء في العراق"، 19 يونيو/حزيران 2010.

[2] *أصوات العراق*، 30 مارس/آذار 2011، أنظر الرابط:
http://en.aswataliraq.info/Default1.aspx?page=article_page&id=141712&l=1

[3] منظمة مراقبة حقوق الإنسان، العراق: أوقفوا منع المظاهرات، 17 سبتمبر/أيلول 2010.

[4] قانون رقم 11 لسنة 2011، http://www.perleman.org/files/articles/201210083756.pdf. تمت الموافقة عليه في 7 إبريل/نيسان 2011.

[5] المادة 3 من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

[6] المادة 5 من المبادئ الأساسية. بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

[7] أسوشيتد بريس "المحامون يقودون احتجاجاً مناهضاً للحكومة في بغداد"، 10 فبراير/شباط 2011.

[8] الجزيرة، "عراقيون يهاجمون مكاتب الحكومة"، 16 فبراير/شباط 2011، أنظر الرابط:
http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/02/201121611405814715 4.html

[9] أنظر المدونة على الموقع:
http://www.almawsil.com/vb/showthread.php?t=87558

[10] *أصوات العراق*، 25 فبراير/شباط 2011. أنظر الرابط:
http://ar.aswataliraq.info/Default1.aspx?page=article_page&id=273181&l=1

[11] *أصوات العراق*، 27 فبراير/شباط 2011، أنظر الرابط:
http://ar.aswataliraq.info/Default1.aspx?page=article_page&id=273372&l=1

[12] أنظر الموقع: http://www.youtube.com/watch?v=kkXQ5sYyARI (خاص بقناة الجزيرة)
وأنظر الموقع: http://www.youtube.com/user/IraqiRevolutions#p/u/25/NCgf3zOyM5s (خاص بقناة الشرقية).

[13] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية، السليمانية، 8 مارس/آذار.

[14] تم حجب الاسم الحقيقي.

[15] وردت إلى منظمة العفو الدولية أنباء بشأن تلقي الناشطات السياسات في إقليم كردستان العراق تهديدات باستخدام العنف الجنسي في حالات سابقة. بيد أن النساء المستهدفات بإساءة المعاملة الجنسية أو بالتهديد بها، غالباً ما لا يُبلغن عن مثل تلك الحوادث خوفاً من وصمة العار الاجتماعية.

[16] استُهدف صحفيون مستقلون بهذه الطريقة وبغيرها من قبل قوات الأمن الكردية على مدى سنوات، وقُتل اثنان منهم في ظروف مريبة.

[17] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، إربيل، 11 مارس/آذار 2011.

[18] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، إربيل، 11 مارس/آذار 2011.

[19] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، السليمانية، 8 مارس/آذار 2011.

[20] تم حجب الاسم الحقيقي.

[21] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، إربيل، 14 مارس/آذار 2011.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية